حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights
السنة السادسة - العدد الثالث والسبعون- ربيع الثاني -١٤٣٣ هـ - مارس ٢٠١٢م الرياض - المملكة العربية السعودية

العدد ٧٣

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي البريد السعودي Saudi Post

ص ٥ لقاء يجمع بين رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والسفير البلجيكي.

ص ٦ وفد نسائي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يزور دار رعاية المسنين.

ص ٨ الجمعية تطالب بالإسراع في تنفيذ المشاريع الصحية المتعثرة في جدة.

ص ١٠ رئيس الجمعية يطالب بتسليط الضوء على حقوق المعاقين وإعادة تأهيل وتثقيف من يتعاملون معهم.

الجمعية تزور سجون المباحث
وتعد تقريراً مفصلاً عن أوضاعها

في إطار قيام الجمعية بالزيارات التفقدية للسجون في المملكة ، وفي نطاق عملها على حماية حقوق الإنسان وفقاً للنظام الأساسي للحكم الذي مصدره الكتاب والسنة ووفقاً للأنظمة المرعية وحيث أن من اختصاصاتها تلقي الشكاوى والبلاغات ومتابعتها مع الجهات المعنية والتحقق من الدعاوى والمخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، و العمل على معالجتها مع الجهات ذات العلاقة ، وانطلاقاً من هذا المبدأ و حيث ورد إلى الجمعية عدد من التظلمات و الشكاوى من ذوي السجناء و الموقوفين في سجون المباحث العامة ، ونظراً لتداول بعض الأخبار غير الدقيقة بشأن أعداد هؤلاء السجناء و الموقوفين والذي قال البعض بأن أعدادهم قد وصلت إلى عشرات الآلاف وحيث تم التنسيق مع مقام وزارة الداخلية وبدعم من سمو الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد وزير الداخلية وبمساندة ومتابعة مستمرة من سمو الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية قامت الجمعية بزيارة لسجون المباحث في كافة مناطق المملكة في الفترة الماضية وبعد انتهاء الزيارة وأخذاً بمبدأ الشفافية الذي تدعمه قيادة هذه البلاد المباركة فإن الجمعية ترغب بيان وتوضيح ما يلي:

أولاً: مضمون الشكاوى والتظلمات التي وردت للجمعية أو رصدتها بشأن نزلاء سجون المباحث

- قضاء الموقوفون فترات طويلة في السجن دون أن تتم إحالتهم للمحاكمة أو إخبار أسرهم بطبيعة قضاياهم والإجراءات المتخذة بحقهم .
- الإدعاء بتعرض بعض الموقوفين لسوء المعاملة أثناء التحقيق لانتزاع الاعتراف منهم بالإكراه.
- بقاء كثير من الموقوفين فترات طويلة بعد الانتهاء من التحقيق معهم دون اتخاذ أي إجراء بشأنهم.
- تجاوز بعض السجناء لمدد محكومياتهم دون أن يتم إطلاق سراحهم رغم صدور أحكام من ديوان المظالم بإطلاق سراح بعضهم .
- عدم السماح لبعض أقارب السجين أو الموقوف بالزيارة مثل (الأعمام – الأخوال - أبناء العم و الخال) وقصر الزيارة على الأقارب من الدرجة الأولى.
- وضع بعض الموقوفين في الحبس الانفرادي لفترات طويلة ومتقطعة.
- شكوى بعض الأسر من عدم زيارتهم لأبنائهم الموقوفين أو الاتصال بهم.
- قلة مقابلة أعضاء لجنة المناصحة لبعض السجناء أو الموقوفين أو تباعد فترة تلك المقابلات.
- عدم تسهيل الإجراءات فيما يتعلق بالسماح لبعض السجناء أو الموقوفين بمواصلة دراستهم.
- التخوف من الخلط بين الموقوفين مما يؤثر على أفكارهم .
- عدم تسهيل إجراءات إضافة أبناء الموقوفين و حصولهم على ما يثبت هويتهم .
- التحفظ المبالغ فيه من قبل الجهات الأمنية على البعض من أجل المصلحة بدون أن تكون هناك خطة للتعامل معهم .
- ظهور بعض الأمراض لدى بعض السجناء و الموقوفين .
- التأخر في تقديم الرعاية الطبية للسجناء أو الموقوفين مما يلحق الضرر ببعضهم أحياناً.
- التأخر في تحويل السجناء والموقوفين الذين تتطلب حالاتهم التدخل الطبي في مستشفيات أو مراكز خارج السجن.
- قصر فترات الزيارات العامة و الخاصة وتباعد فتراتها.
- وجود آلات تصوير للمراقبة أثناء الزيارة العامة مع وجود الحارس مما لا يسمح للزائرين بأخذ راحتهم وخاصة النساء.
- عدم السماح باقتناء الأقلام و الأوراق و الكتب.
- مدة الاتصال قصيرة جداً لا تتجاوز عشر دقائق إلى خمسة عشر دقيقة.
- التشديد في إجراءات التفتيش وخاصة للنساء أثناء الزيارة بما في ذلك بعض الأجزاء الحساسة من الجسم.
- التأخر في إصدار الوكالات لبعض السجناء أو الموقوفين عندما يتطلب الأمر إجراؤها.
- قلة حالات السماح للسجناء والموقوفين بزيارة أحد والديهم أو زوجاتهم أو أبنائهم الذين يعانون من أوضاع صحية حرجة أو منومون بالمستشفيات لفترات طويلة.
- عدم الحرص على إبقاء السجناء أو الموقوفين الذين تربطهم صلة قرابة من الدرجة الأولى مثل (الأب أو الأبناء أو الأخوان) في سجن واحد مما يجعل أمر زيارتهم في غاية الصعوبة على ذويهم خصوصاً من يتكبدون عناء السفر من أجل الزيارة من منطقة إلى أخرى.
- قلة تجاوب بعض العاملين بالسجون أو رفضهم مقابلة ذوي السجناء و الموقوفين عند الرغبة في الاستفسار عن أمور تتعلق بالسجين أو الموقوف.
- عدم السماح بممارسة الرياضة مما ساهم في إصابة بعض النزلاء بأمراض السمنة وبعض الأمراض الأخرى.

تتمة ص ٢، ٣، ٤

ثانياً: معلومات وحقائق تم الاطلاع عليها

بعد زيارة سجون المباحث والتعرف على طاقتها الاستيعابية والاطلاع على أعداد السجناء تبين ما يلي:

أولاً: إحصائيات خاصة بأعداد الموقوفين وكذلك الموقوفات والزيارات والخدمات التي قدمت لهم ولذويهم والمبالغ التي صرفت لقاء هذه الخدمات وأعداد الدارسين موضحة على النحو التالي :

(أ) أعداد الموقوفين والموقوفات والزيارات والخلوات والخدمات المقدمة لهم :

١- الموقوفون بسجون المباحث العامة حتى تاريخ ١٤٣٣/٣/٢٦هـ بلغ (٤٣٩٦) موقوفاً على النحو التالي :

- (٢٤٠) رهن التحقيق.
- (١١٣٧) يُجرى استكمال إجراءات إحالتهم لفريق الإدعاء .
- (١٤٥٠) قضاياهم منظورة لدى فريق الإدعاء .
- (٨٢٧) تنظر قضاياهم من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة .
- (٧٤٢) محكوماً منهم (٤٧٣) مميزة أحكامهم و (٢٦٩) لم تميز أحكامهم .

٢- الموقوفات (نساء) حتى تاريخ ١٤٣٣/٣/٢٦هـ (٧) موقوفات .

من ذلك يتضح أن ما نُشر حول أن أعداد السجناء قد يصل إلى عشرات الآلاف ليس صحيحاً من خلال ما اطلعت عليه الجمعية وعاينته كما أن أعداد النساء قليل جداً ولا يتجاوز السبع حالات ، كما يلاحظ قلة نسبة المحكومين بأحكام نهائية من مجموع أعداد السجناء مما يتطلب في أمر المحاكمة.

٣- الزيارات والخلوات الشرعية والاتصالات على النحو التالي :-

— الزيارات:

السنة	عدد الزوار
١٤٣٠/١/١هـ - ١٤٣٠/١٢/٣٠هـ	٢٤٣,١٠٠
١٤٣١/١/١هـ - ١٤٣١/١٢/٣٠هـ	٢٩٢,١٦٤
١٤٣٢/١/١هـ - ١٤٣٢/١٢/٢٩هـ	٢٥٢,٧٦٦
١٤٣٣/١/١هـ - ١٤٣٣/٣/٢٥هـ	٦٠,٨٦٩
المجموع	٨٤٨,٨٩٩

— الخلوات الشرعية:

السنة	عدد الزوار
١٤٣٠/١/١هـ - ١٤٣٠/١٢/٣٠هـ	١٢,٥٠٠
١٤٣١/١/١هـ - ١٤٣١/١٢/٣٠هـ	١٥,٦٩٥
١٤٣٢/١/١هـ - ١٤٣٢/١٢/٢٩هـ	٢٢,٠٤٣
١٤٣٣/١/١هـ - ١٤٣٣/٣/٢٥هـ	٤,٠٢٨
المجموع	٥٤,٢٦٦

— الاتصالات:

السنة	عدد الزوار
١٤٣١/١/١هـ - ١٤٣١/١٢/٣٠هـ	٢٠٦,١٥٥
١٤٣٢/١/١هـ - ١٤٣٢/١٢/٢٩هـ	١٩٧,٩٠٨
١٤٣٣/١/١هـ - ١٤٣٣/٣/٢٥هـ	٢٩,١٦٧
المجموع	٤٣٣,٢٣٠

٤- عدد المتخرجين من مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية (٨٢٥) منهم (١٧٥) في شهر ربيع الأول ١٤٣٣هـ ، وسوف يتم إلحاق عدد (٢٠٠) موقوف بالبرنامج منهم (٥٠) في مركز المناصحة والرعاية بمحافظة جدة .

٥- أعداد الموقوفين الذين تم إصدار بطاقة الهوية الوطنية لهم بسجن المباحث العامة بالحاير (٨٣٦) و (١٨٧) تحت الإجراء لدى إدارة الأحوال المدنية.

(ب) عدد الموقوفين الملتحقين بنظام الانتساب في التعليم العام أو التعليم الجامعي حتى تاريخ ١٤٣٣/٣/٩هـ :

منطقة سجن المباحث	عدد الطلاب		
	العام	الجامعي	المجموع
الرياض (الحاير)	٥٩	٤٣٢	٤٩١
مدينة الدمام	٤٧	٢٧	٧٤
مدينة بريدة	٤٦	٨٩	١٣٥
محافظة جدة	١٠٢	٢٠٥	٣٠٧
مدينة أبها	١٧	٥٧	٧٤
المجموع	٢٧١	٨١٠	١٠٨١

(ج) مجموع ما صرف على الموقوفين وذويهم والمطلق سراحهم والرواتب الشهرية حتى ١٤٣٢/١٢/٢٥هـ :

البيان	المبالغ
ما صرف على الموقوفين وذويهم	(٨٨/ ٣٠٩ ,٨٠٤ ,٩٦) ريال
ما صرف على المطلق سراحهم وذويهم	(٨٨ ,٦٠٨ ,٨٧٠/٧٣) ريال
ما صرف على المستلمين من الخارج (غوانتناموا)	(١٨ ,٥٩٤ ,٢٠٨/١٥) ريال
ما صرف على ذوي القتلى في مواجهة أمنية	(٣ ,٧٠٥ ,٦٥٠/٠٠) ريال
ما صرف من رواتب شهرية حتى نهاية ١٤٣٢/٨/٣٠هـ	(٣٩٧ ,٢٢٨ ,١١٣/٠٨) ريال
ما صرف من تعويضات للمطلق سراحهم	(٧٩ ,٣٩٣ ,٢٤٣/٩٤) ريال
المجموع الكلي	(٦٨٤ ,٣٣٤ ,٣٩٥/٧٨) ريال

ويلاحظ ارتفاع المبالغ التي تم صرفها من قبل الوزارة من أجل مساعدة هؤلاء السجناء وأفراد أسرهم فقد تجاوزت الستمائة وأربعة وثمانون مليون ريال.

(د) الخدمات الأخرى:

الموضوع	المجموع
عدد جلسات المناصحة	٨٣٦٩
عدد الذين صدرت لهم أوامر علاج أو لذويهم خارج المملكة	٢٩
عدد الذين صدرت لهم أوامر علاج أو لذويهم في المستشفيات الخاصة	٤٩٦٩
عدد الذين مكنوا من حضور عزاء في وفاة أحد من ذويهم	٦٦٨
عدد الذين أعطوا فرصة الخروج للزواج عدة أيام	٢٣
عدد الذين أعطوا فرصة الخروج لقضاء أيام العيد مع ذويهم	١٩٣
عدد الذين صدرت لهم تذاكر سفر لذويهم لزيارتهم	٢٠٠٢٨
عدد الذين نقلوا لمناطقهم للقرب من ذويهم	١٧٤٥
عدد الموثق زواجهم من الخارج	٣٢
ما يخص استكمال الدراسة فذلك متوفر لجميع الموقوفين ممن لديهم الرغبة في ذلك دون قيد أو شرط	

يتم مقابلة ذوي الموقوفين والمطلق سراحهم في الجلسة الأسبوعية من قبل سمو مساعد وزير الداخلية وبما يتراوح ما بين أربعين إلى خمسين شخصياً

ويلاحظ أن هناك مراعاة لبعض النواحي الإنسانية لبعض السجناء أو الموقوفين من قبل السلطات ، ومن ذلك الحرص على ألا يفقد السجين وظيفته أو مرتبها والتنسيق من أجل ضمان مواصلته لدراسته والنظر في أمر زواجه وتسهيل أمر زيارة ذوي السجناء الأجانب من خارج المملكة لهم مع توفير تذاكر سفر وسكن داخل المملكة واصدار تأشيرات دخولهم أراضي المملكة ، كما لوحظ تمكين بعض السجناء من لقاء ذويهم في زيارات استثنائية عندما تستدعي ظروفهم ذلك.

ومع ذلك لازالت هناك مطالب لبعض النزلاء بالتوسع في الزيارات من حيث العدد والوقت والأشخاص المسموح لهم بالزيارة .... الخ .

وفي مجال إيجاد نوع من الرقابة الدائمة على سجون المباحث صدر توجيه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رقم ٤٩٣٦١ وتاريخ ١٤٣٢/٨/٢هـ، والموجه لمعالي رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام بمباشرة الهيئة اختصاصها في الإشراف والرقابة على السجون ودور التوقيف التابعة للمديرية العامة للمباحث ، وفق نظام الإجراءات الجزائية و نظام هيئة التحقيق والإدعاء العام ، وهو ما يمثل نقلة نوعية في الرقابة على سجون المباحث وتأمل الجمعية أن تقوم هيئة التحقيق والإدعاء العام بدورها في هذا الشأن.

ثالثاً: ما تم مشاهدته على أرض الواقع

قام الوفد بزيارة لجميع السجون التابعة للادارة العامة للمباحث والبالغ عددها خمس إصلاحيات في عدد من مناطق المملكة والتقى بالعاملين فيها و بالسجناء والموقوفين وبعض أسرهم ممن كان في زيارة لهم وقت زيارة الوفد وقد تم تدوين الملاحظات التالية :

١- مباني السجون وملحقاتها :

كانت مباني السجون حديثة ومناسبة وتتوفر بها جميع الوسائل المساعدة لما أنشئت من أجله وتعد نقلة نوعية في مباني الإصلاحيات المعدة لهذا الغرض وتم ملاحظة وجود بعض التوسيعات الإضافية في بعض هذه السجون والتي سوف تساهم في حالة الانتهاء منها في تقديم خدمات إضافية للسجناء والموقوفين ومن ذلك إنشاء بعض المنشئات الرياضية والعمل على وضع مكان مخصص للتشميس يلحق بالغرف بما يضمن حصول النزيل على التشميس متى رغب في ذلك لأن الوضع الحالي قد لا يحقق رغبات كل السجناء ولا يسمح بإعطائهم الوقت الكافي.

كما لوحظ أن هناك عناية واهتمام بالنظافة الخاصة بالغرف والعنابر والممرات والمطابخ وأماكن تجهيز وتخزين الطعام ونظافة النزلاء وتوفير مغسلة وطاقم عمال يقومون على أمر غسيل ونظافة فرش النزلاء وملابسهم المسموح بها وخياطتها.

كما لوحظ تنوع الأكل المقدم للنزلاء بالإضافة لوجود بعض الأطعمة المخصصة لمن لديهم بعض الأمراض مع وجود بعض الشكاوى من النزلاء بشأن عدم تحقيق رغباتهم فيما يتعلق ببعض الأصناف التي قد تحتوي عليها الوجبة الواحدة.

كما لوحظ أيضاً أن هناك بعض الشكاوى من بعض النزلاء من وضعية دورات المياه والتي قد لا تسمح للبعض بأخذ راحته ولكن الاحتياطات الأمنية تحول دون ذلك خاصة أنه تم رصد محاولة بعض السجناء إيذاء نفسه كما كان هناك شكوى في أحد السجون من عدم تمكين السجناء من الحصول على أدوات حفظ القهوة والشاي مما يدفع السجناء إلى حفظها في بعض الأواني البلاستيكية غير المناسبة.

وبعد الزيارة وضع الوفد الزائر التقييم التالي :

- تقييم مباني السجون: متميز مع أهمية الاستعجال في تجديد سجن الحاير القديم أو نقل النزلاء الموجودين به حالياً إلى أي من السجون الأخرى على أن تراعى رغباتهم ورغبات أسرهم بشأن ذلك.
- المطابخ وأماكن تجهيز الطعام و المغاسل: متميزة.
- تنوع الطعام ورضاء النزلاء عنه : جيد جداً مع وجود مطالبات من بعض السجناء بشأن عدم تحقيق رغباتهم في توفير بعض الأصناف في الوجبات.
- العلاقة بين النزلاء والعاملين المباشرين في الغرف والأجنحة: مرضية إلى حد ما مع وجود بعض الشكاوى والتظلمات من بعض النزلاء حول ذلك.
- العلاقة بين مدراء السجون والنزلاء : متميزة.
- رضاء النزلاء عن إجراءات التحقيق: غير مرضية لدى أغلب النزلاء.
- رضاء النزلاء عن إجراءات زيارة ذويهم إليهم والتعامل معهم أثناء الزيارة من قبل بعض العاملين : دون المطلوب وتختلف من سجن إلى آخر وأيضاً تختلف الشكوى من سجين إلى آخر بل إنَّ بعض السجناء أو الموقوفين يرفضون زيارة ذويهم لأسباب تتعلق بالتعامل معهم أثناء الزيارة أو التعامل مع ذويهم ويعتبرون ذلك من قبيل الإهانة رغم عدم الإقرار لهم بذلك في بعض الحالات ، كما أن هناك سجناء أو موقوفين يرفضون زيارة ذويهم لهم بمن فيهم الوالدين لأسباب فكرية واعتقادهم أنهم على ضلال ، كما أن هناك سجناء يرفضون زيارة ذويهم لهم لاعتقادهم بأن سجنهم ليس له أسباب.

٢- الخدمات الصحية المقدمة للسجناء داخل السجون:

لاحظ الوفد الزائر وجود خدمات صحية متقدمة وممتازة تتفوق على نظيراتها في القطاع الصحي خارج السجون من حيث النظافة والأجهزة والتنظيم والتطوير وإدارة الجودة وتصنيفات ملفات المرضى، فهناك مستشفى متكامل في كل سجن مزود بجميع التقنيات الحديثة والكوادر البشرية المؤهلة ، حيث يحتوي كل مستشفى على عدد من العيادات المتخصصة مثل عيادات الأسنان وغسيل الكلى والقلب والسكر والنفسية ومختبرات وغرف عمليات ويتميز بعض هذه المستشفيات بوجود وحدة للأطراف الصناعية .

ومع ذلك فهناك بعض الشكاوى من بعض النزلاء وبعض أفراد أسرهم حول عدم التجاوب مع مطالب النزيل بنقله إلى المستشفى أو بعثه في موعده مما يتطلب مزيد من التنسيق بين إدارة علاقات المرضى في هذه المستشفيات وإدارة السجن لضمان تلقي أي مريض للعلاج وحضور من لديه مواعيد في أوقاتها، وقد لوحظ أن إدارات تلك المستشفيات تبذل جهوداً لتحقيق ذلك إلا أن الأمر يحتاج مزيد من التنسيق والتعاون من قبل المشرفين على النزلاء وخاصة المباشرين منهم.

رابعاً: أوضاع السجناء

بعد الزيارة والالتقاء بالعديد من النزلاء اتضح ما يلي:

١- هناك مجموعة من السجناء يمكن إطلاق سراحهم والاكتفاء بما أمضوه في السجن لزوال أي خطورة منهم على أمن المجتمع، كما لاحظ الوفد الزائر وجود عدد من السجناء وإن كانوا قلة لا زالوا على أفكارهم ويرفضون التعايش مع محيطهم مما يتطلب إخضاعهم لبرامج إصلاحية ومناصحة مستمرة ومدروسة وإشراك أسرهم المباشره في ذلك والجهات القضائية والحقوقية في ذلك .

٢- لوحظ وجود عدد من السجناء يقتضي الأمر سرعة عرضهم على الجهات القضائية لإصدار أحكام بحقهم ومن ثم يصار إلى تنفيذ ما يتقرر شرعاً .

٣- وجود عدد كبير من السجناء يعانون من أمراض نفسية مما يتطلب وضع خطة للتعامل معهم وقد ذكرت الإدارة المشرفة على المستشفيات أن هذا الأمر أخذ في الاعتبار.

٤- إصابة العديد من النزلاء بأمراض مزمنة، وأمراض السمنة والسكر والضغط وآلام الأسنان.

٥- يشكو عدد من السجناء من قلة فترة الزيارات وفترات التشميس.

٦- يشكو بعض السجناء من عدم الخصوصية في لقائهم بذويهم أثناء الزيارات بسبب وجود أحد رجال الأمن في غرفة الزيارة .

٧- عدد من السجناء انتهت مدة محكومياتهم ولم يطلق سراحهم لأسباب مختلفة.

٨- بعض السجناء و الموقوفين أمضوا مدة طويلة دون صدور حكم بحقهم بالرغم من انتهاء فترة التحقيق معهم منذ وقت طويل.

٩- معاناة العديد من السجناء وأفراد أسرهم من عدم معرفة مصيرهم هل سيتم إطلاق سراحهم أم سيتم إحالتهم للمحاكمة أم سيحالون للمناصحة .

١٠- مطالبة العديد من السجناء بتوسيع دائرة الزيارة لتشمل الأقارب من الدرجة الثانية .

١١- عدم معرفة أسر بعض النزلاء بالتهم الموجهة إلى ابنهم أوأن الموقوف لا يخطر ذويه بها ، مما يجعل الأسرة في حيرة من أمرها ويجعلها تعتقد أن ابنها بريء ، مما يتطلب اشعار الأسرة عند انتهاء التحقيق بالتهم الموجهة إلى قريبهم .

خامساً: النتائج والتوصيات

١- تثمن الجمعية الجهود المبذولة من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية وفي مقدمتهم سمو ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز وسمو نائبه وسمو مساعده للشؤون الأمنية والهادفة إلى المحافظة على أمن المجتمع والسعي الحثيث للتوفيق بين معايير المحافظة

على الأمن والوفاء بمتطلبات حقوق السجناء والموقوفين وذويهم وقد لمست الجمعية الرغبة لدى المسئولين المعنيين بأمور هؤلاء السجناء والموقوفين بتمكينهم من حقوقهم و توفير الرعاية الطبية و الاجتماعية لهم و لأسرهم ، ولكن ذلك لا يمنع من وجود بعض التظلمات والشكاوى والمطالب المتكررة من بعض النزلاء أو ذويهم والتي تفرضها طبيعة حالة النزيل في السجن وتعامله اليومي مع الأشخاص المكلفين بحراسته ورعايته وهذه الشكاوى تختلف من نزيل إلى آخر ومن سجن إلى آخر.

٢- لاحظ الوفد الزائر بأن التأخر في الإحالة إلى المحاكمة أو اصدار أحكام بحق من أحيل إلى المحكمة قد يعود في بعض الأحيان إلى تأخر هيئة التحقيق والإدعاء العام في اعداد اللوائح وكثرة القضايا وأعداد المتهمين المعروضين على المحكمة الجزائية وتنقلها بين الرياض وجدة مما يتطلب زيادة دوائر هذه المحكمة وزيادة أعداد الأشخاص المكلفين باعداد اللوائح والنظر في جدوى ربط بعض الأشخاص ببعض الخلايا رغم أن دوره أو ما قام به ليس له علاقة مباشرة بهذه الخلية أو تلك المجموعة ولا يعلم أنه منتسب إليها لأن ذلك يساهم في تأخر اعداد اللوائح وتأخر اصدار الأحكام وقد يوثر على مقدار العقوبة المحكوم بها.

٣- الحاجة تدعو إلى الاستعجال بإنهاء أوضاع هؤلاء الموقوفين والسجناء من خلال ما يلي:

أ- احالة من لم يحال إلى المحاكمة واصدار أحكام بحقهم ليعرفوا هم وأسرهم مصيرهم ويرتبوا أوضاع حياتهم على أساس ذلك.

ب- اطلاق سراح من انتهت محكومياتهم وإذا كان هناك شكوك حول استمرار خطورتهم على الأمن فيمكن وضعهم تحت المراقبة مع اشراك أسرهم في أمرهم لما لذلك من أهمية في ضبط سلوكهم وتلافي انتقادات هذه الأسر للأجهزة الأمنية بالمبالغة في الاحتياطات الأمنية لتبرير استمرار احتجازهم.

ت- الافراج عمن لم يفجر أو يكفر أو يدعم ذلك عن علم وبينة و بادر بتسليم نفسه أو سلمه ذويه أو تعاون مع الدولة أو كانت تهمته عدم التبليغ عن والده أو ولده أو أخيه أو من تربطه به قرابة دفعته لاتخاذ ذلك التصرف ، وكذلك من كانت تهمته قد مضى على ارتكابها أو حدوثها وقت طويل ولم يعتقل إلا بعد عدة سنوات ولم يصدر منه خلالها أي تصرف يخل بالأمن، وكذا من هو مصاب بمرض لا يرجى برءه، فمثل هؤلاء يكتفى بما أمضوه في السجن ويفرج عنهم بضمان أسرهم.

ث- الافراج عن جميع السجناء الأجانب وترحيلهم إلى بلادهم ، وخاصة من قضى فتره طويلة في السجن .

ج- النظر في الافراج عن النساء وفق آلية تساعد على اصلاحهم وتحافظ على أمن المجتمع .

ح- زيادة عدد دوائر المحكمة المتخصصة بما يعادل دائرة لكل سجن وتعقد جلساتها العلنية في المقرات المخصصة للمناصحة في هذه السجون لما في ذلك من آثار إيجابية متعددة منها الاستعجال في نظر قضايا هؤلاء الموقوفين وتوفير الوقت والجهد في نقل السجناء بالإضافة إلى تحقيق المتطلبات الأمنية بدلاً من الوضع القائم حالياً والذي يتطلب نقل بعض الموقوفين من منطقة إلى أخرى من أجل محاكمتهم.

خ- زيادة أعداد المدعين العامين والأشخاص المكلفين بإعداد اللوائح ضد المتهمين.

د- ضمان حصول المتهمين على محاكمات عادلة وتوفير محامين للراغبين منهم وإعلامهم بالأحكام الصادرة ضدهم والسماح لهم بالاعتراض عليها والعدالة في التغطية الإعلامية بين ما يدعيه المدعي العام وما يدفع به المتهمون.

ذ- زيادة الطاقة الاستعابية للأماكن المعدة لتهيئة من يتم التخطيط لاطلاق سراحهم، فقد لوحظ أن هناك بعض السجناء والموقوفين قد تم اخطارهم بأنه سيتم نقلهم لهذه الأماكن منذ فترة ليست بالقصيرة ومع ذلك لم يتم نقلهم بسب محدودية استيعاب هذه الأماكن وقد علم الوفد الزائر أن العمل جاري لتوسيع هذه الأماكن.

ر- إبلاغ أسر السجناء والموقوفين باستمرار بما يستجد بشأن أبنائهم.

٤- العمل على توفير الاحتياجات الأساسية للنزلاء والخاصة بأمور حياتهم كعمل الوكالات وتجديد الأوراق الثبوتية .... الخ.

٥- الحرص على التأكيد على إدارة سجون المباحث على حث منسوبيها على سرعة تلبية طلبات السجناء لما في ذلك من آثار إيجابية على انضباطهم داخل الإصلاحيات.

وقد أكدت الجهات ذات العلاقة في الوزارة بأنَّ إحالة المتهمين للجهات القضائية يعد من أهم الأولويات الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالموقوف إلا أن هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها واستكمالها تتعلق بارتباط البعض منهم بأطراف آخرين جاري التحقيق معهم حيث أن التعامل مع هذه القضايا الأمنية لا يتم بشكل فردي أو حالات محددة بل خلايا واسعة الأعداد ولا يقبض عليهم بوقت واحد ، وكذلك فإن إعداد لوائح الإدعاء يتطلب المزيد من الوقت كما سبق وأن لاحظت الوزارة قلة عدد الدوائر القضائية المتخصصة وجاري التنسيق مع وزارة العدل وهيئة التحقيق والإدعاء العام لزيادتها .

كما بينت أن هناك إجراءات معمول بها تتعلق بإطلاق سراح عدد من الموقوفين ممن لم يفجر أو يكفر أو يسفك دماً وكذلك المريض الذي لا يرجى برؤه والمعاق وقد سبق العمل فعلياً على إطلاق سراح العديد من الموقوفين وإحالة البعض منهم لجهات أمنية أخرى وترحيل البعض الآخر وذلك وفق الآتي :

السنة	مطلق	محال	مرحل	المجموع
١٤٣١هـ	٤٢٧	٤٥١	١٦٢	١٠٤٠
١٤٣٢هـ	٩٨٤	٦٦٩	١٦١	١٨١٤
حتى ١٤٣٣/٣/٢٨	٣٥٥	٦٢	٥٥	٤٧٢

وهذا ما تم تأييده من قبل اللجنة المشكلة بأمر صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية رقم ٢٤/٢/٧٦٦٤ وتاريخ ١٤٣٣/١/٣٠هـ التي تقوم بدراسة مثل هذه الحالات .

كما أكدت الجهات المختصة في الوزارة على ما يلي:

- أن جميع إجراءات المحاكمة المعمول بها لدى وزارة العدل فيما يتعلق بمحاكمة الموقوفين تنص على وجود محامي أو وكيل عن المتهم وكذلك حضور مندوب هيئة حقوق الإنسان ووسائل الإعلام .
- الأماكن المعدة لتهيئة الموقوف لإطلاق سراحه تتبع حالياً مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية وجاري العمل على زيادة طاقتها الاستيعابية وقامت بتخريج العديد من المستفيدين من البرنامج وفق ما سبق إيضاحه في الإحصائية .
- يتم فعلاً إبلاغ أي أسرة تستفسر عن قضية ابنها وذلك وفق آلية معمول بها في كافة إدارات السجون وقد تم إبلاغ العديد من الأسر التي استفسرت عن أوضاع أبنائها بما مجموعه (٤٣٧) أسرة.
- فيما يتعلق بزيادة أعداد الزوار وعدم اقتصارها على الأقارب من الدرجة الأولى فإن الإحصائيات توضح أنَّ هناك أعداد كبيرة من الزوار الذين يتم استقبالهم والبالغ عددهم خلال السنوات الماضية فقط (٨٤٨,٨٩٩) زائر وإذا فتح المجال لعدد أكثر من الأقارب فإن هذا سيؤدي إلى تأخير فترات الزيارة لبقية الموقوفين والخلوات الشرعية للموقوفين .
- هناك تصنيف دائم معمول به لدى السجون يعمل على عدم الخلط بين الموقوفين بما يؤثر على أفكارهم.
- يسمح للموقوفين بعمل الوكالات التي يرغبون بها فيما يساهم في تسير أمور حياة أسرهم وعدم تعطل مصالحها وهذا معمول به وفق آليات واضحة ومحددة .
- جميع أماكن السجن مغطاة أمنياً وهي ضمن الاحترازات الأمنية حيث يوجد في كل سجن (١٢٠٠) كاميرا هدفها حماية السجناء والعاملين على حد سواء ، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه لا يوجد في أماكن الخلوات أو انتظار النساء أي تصوير .
- يتم السماح للموقوفين بزيارة ذويهم (الآباء والأمهات والأبناء والأشقاء) الذين يعانون من حالات صحية حرجة سواء في المستشفى أو المنزل بعد التأكد من حالة المريض كما أنه يتم بعث غالبية الموقوفين إلى المناطق التي تقيم فيها أسرهم لتسهيل الزيارة العامة والخاصة .

وسوف تستمر الجمعية في متابعتها لأوضاع السجناء مع مقام وزارة الداخلية والجهات المختصة الأخرى من أجل الإسراع في إنهاء إجراءات محاكماتهم أو الإفراج عنهم و العمل على تقديم المساعدة لهم و لأسرهم وتؤكد لأسر هؤلاء السجناء بأنها لمست اهتمام كبير بمعاناتهم لدى الجهات المختصة وتأمل أن تنتهي هذه المعاناة في وقت قريب.

لقاء يجمع بين رئيس الجمعية والسفير البلجيكي

قام السيد مارك فينك سفير مملكة بلجيكا لدى المملكة العربية السعودية بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم السبت ١٤٣٣/٤/٣هـ الموافق ٢٠١٢/٢/٢٥م ، وكان في استقباله سعادة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

في بداية اللقاء رحب رئيس الجمعية بسعادة السفير وتطرق الحديث إلى بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ودور الجمعية في مجال نشر الثقافة الحقوقية كما تناول الحديث تدريب الأشخاص المكلفين بتنفيذ القانون على احترام حقوق الإنسان ، وكذلك المرأة و دورها في المجتمع السعودي وما صدر من قرارات سامية حول تمكينها من حقها في عضوية مجلس الشورى والمشاركة في الانتخابات البلدية ، وقد بين رئيس الجمعية أن هناك تقدم ملحوظ في المملكة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان بشكل عام و حقوق المرأة بشكل خاص بفعل الدعم الذي تتلقاه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين بالإضافة إلى عدم التمييز على مستوى الأنظمة والقوانين وحق المواطنة مكفول للجميع ولا يؤثر على ذلك وجود بعض الحالات في الممارسة والتطبيق وأحكام الشريعة الإسلامية التي تمثل القانون العام في المملكة والتي تكفل الحقوق للجميع ، كما حضر اللقاء عضو الجمعية المستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري .

وفد من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي يزور الجمعية

قام مدير مكتب حقوق الإنسان في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الأستاذ مضحي مطيران العارضي والوفد المرافق له بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء ١٤٣٣/٤/٦هـ الموافق ٢٠١٢/٢/٢٨م ، وكان في استقبالهم سعادة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية .

في بداية اللقاء تم الترحيب بالوفد الزائر وتطرق الحديث إلى بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ودور الجمعية في مجال نشر الثقافة الحقوقية كما تناول دور مؤسسات حقوق الإنسان في دول الخليج وآلية تفعيل دورها في القضايا المشتركة ، بالإضافة إلى تسليط الضوء حول الميثاق الخليجي لحقوق الإنسان المزمع اقراره بين دول المجلس ، وقد أكد الجميع أنَّ هناك تقدم ملحوظ في دول الخليج فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان .

حضر اللقاء من جانب الجمعية عضو الجمعية المستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري ومن جانب مكتب حقوق الإنسان في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي المستشار فهد البراك والمستشار مبارك المبارك .

الجمعية تشارك في المنتدى الخليجي الثاني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

شارك وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية ، في «المنتدى الخليجي الثاني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان»، والذي انعُقد في العاصمة العمانية مسقط ، خلال الفترة ١٨-١٩/٤/١٤٣٣هـ الموافق ١١-١٢/٣/٢٠١٢م .

جاء المنتدى تحت شعار «المؤسسات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان - تجارب وطنية» ، وبمشاركة رئيس مجلس الدولة العماني يحيى بن محفوظ المنذري ، وعدد من أعضاء الحكومة العُمانية ، وأعضاء مجلسي الدولة والشورى في عُمان ، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني بالسلطنة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة ، ولجان وطنية خليجية وعربية لحقوق الإنسان ، والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، وبعض من المنظمات الدولية المعنية في مجال حقوق الإنسان ، وعدد من الأكاديميين والمختصين والباحثين في مجال حقوق الإنسان بسلطنة عُمان .

كما ناقش المنتدى العديد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي من أهمها دور المؤسسات الوطنية في الدول الخليجية والعربية والعالمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال عرضها لتجاربها في ذلك الإطار ، ودورها في نشر مفاهيم الثقافة الحقوقية من خلال توعية أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم ، إضافةً إلى تسليط الضوء على المبادئ والمعايير الدولية في تشكيل وعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، وإيجاد آلية تعاون مشتركة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة في نفس المجال .

وفي السياق ذاته اختتم المنتدى أعماله بالعديد من التوصيات والتي من أهمها تعزيز مفاهيم الحقوق الإنسانية وحمايتها في مختلف دول العالم ، توسيع النطاق الجغرافي لعمل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في دول الخليج من خلال فتح فروع لها خارج المراكز الرئيسية من أجل التواصل مع أوسع قاعدة من المجتمع ، توثيق العلاقات بين المؤسسات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي ، تقوية آليات التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني والأجهزة الحكومية المختلفة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، الاهتمام بحقوق المسنين والفئات الأولى بالرعاية عند وضع برامج تثقيفية لهم عن الحقوق الإنسانية ، إيجاد وسائل عملية لتفعيل المناهج الحقوقية في مؤسسات التعليم العام والعالي ، عمل دراسة ميدانية لمعرفة الآلية المناسبة لنشر تلك الثقافة ، تشجيع ثقافة الحوار بين فئات المجتمع المختلفة واللجان الوطنية لحقوق الإنسان ، تشجيع الدراسات المقارنة والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان ، التأكيد على ضرورة تسهيل نشر المعلومات وجعلها في متناول الجميع وخصوصاً وسائل الإعلام ، الاهتمام بالمواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك من خلال تحديث البيانات وعرضها ، التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره المهم فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المجتمع ، التأكيد على ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان بين كافة شرائح المجتمع (مواطنين ومقيمين) ومخاطبتهم بما يتناسب مع ثقافاتهم ولغاتهم المختلفة .

خلال مشاركته في منتدى الرياض الاجتماعي الأول

د. مفلح القحطاني: لابد من تكاتف الجهات من أجل الإسراع بإنشاء مجلس أعلى للأسرة

د. مفلح القحطاني

استشعاراً بأهمية المسؤولية الاجتماعية وانطلاقاً من أهمية العمل المشترك لتفعيل الدور الاجتماعي من أجل تلافي السلبيات والمشكلات التي تواجه المجتمع ، وإيجاد الحلول لمعالجتها ، وذلك من خلال تقديم رؤى ومبادرات وطنية من خلال البحوث والدراسات والمحاضرات والندوات والمطبوعات وذلك باستقطاب الجهات المختصة والقطاعات الحكومية المعنية بالشأن الاجتماعي ، فقد نظمت جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (واعي) ، وتحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - وزير الدفاع ، وبإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ، منتدى الرياض الاجتماعي الأول بفندق برج الفيصلية بالرياض ، خلال الفترة ٢٨-١٤٣٣/٣/٢٩هـ الموافق ٢٠-٢٠١٢/٢/٢١م ، تحت عنوان «الأسرة السعودية والتحديات المعاصرة» ، بمشاركة عدد من القيادات الأكاديمية الفكرية والاجتماعية .

يهدف المنتدى إلى دراسة القضايا الاجتماعية ذات البعد الاستراتيجي المؤثرة في التنمية الاجتماعية والوقوف على أبرز المشاكل الاجتماعية وتحليلها واقتراح الحلول العلمية لها ، الاطلاع على التجارب المحلية والإقليمية المتميزة في الشأن الاجتماعي ، إضافةً إلى تفعيل مبدأ الحوار والشراكة بين القطاعات والجهات المعنية بالمجال الاجتماعي.

من جهته أكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني خلال مشاركته في المنتدى ، أنَّ عدم وجود جهة منظمة لشؤون الأسرة أدى إلى حدوث نوع من الخلل في علاج السلبيات والمشاكل التي تعاني منها الأسرة السعودية ، لا سيما في ظل ضعف التنسيق بين الجهات المختصة ، وقال «تعاني الأسرة السعودية الكثير من المشكلات سواء الرجل أو المرأة أو الطفل خاصة أنه لا يوجد من يتبنى أو يقوم بحل تلك المشكلات ، الأمر الذي أدى إلى حدوث ما يسمى بالتمرد على القيم» ، وأضاف «إشكالية الطلاق والعنوسة ليس لها إلا عدد من المؤسسات الأهلية المسؤولة عن هذا الجانب ، لذا يجب على المؤسسات الحكومية أن يكون لها دور فاعل في إيجاد حلول وآليات تنفيذ حتى لا تبقى حبيسة الأدراج» ، كما طالب بضرورة تكاتف تلك الجهات من أجل الإسراع بإنشاء مجلس أعلى للأسرة ، وفتح قنوات إعلامية وتربوية ينظمها التلفزيون السعودي من أجل تفعيل الدور الإعلامي في التوعية والتثقيف لمعالجة المشكلات ، إضافة إلى ضرورة أن تقوم مراكز الضيافة التي أنشأتها وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة بأدوار تأهيلية وتربوية وأداة تدريبية للفتيات.

منتدى الرياض الاجتماعي الأول 1433هـ 2012م

وقد خلص المنتدى إلى العديد من التوصيات منها : ١- إنشاء أمانة عامة للمنتدى تتولى متابعة التوصيات وتعمل على التحضير والتنسيق للمنتديات القادمة مقرها جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي. ٢- ضرورة التعجيل بإنشاء المجلس الأعلى للأسرة ليتولى الشأن الأسري وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بقضايا الأسرة . ٣- تشجيع المقبلين على الزواج على الحصول على تدريب وتأهيل في مجال الحياة الأسرية قبل إتمام عقد الزواج. ٤- توظيف وسائل الإعلام والاتصال المختلفة في نشر الوعي بالتحديات التي تواجه الأسرة وسبل التعامل معها بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص. ٥- توعية الأسرة بالتعامل الأمثل مع تقنيات الاتصال الحديثة لتدعيم الترابط الأسري . ٦- تعزيز دور الأسرة للقيام بوظيفتها المناطة بها في التنشئة السليمة لأفرادها وجعلها بيئة جذابة . ٧- حث مؤسسات المجتمع على غرس وتدعيم القيم الأسرية المنبثقة من تعاليم الدين الإسلامي. ٨- تفعيل دور مراكز الأحياء في تنمية الأسرة وعلاج مشكلاتها. ٩- التوسع في إنشاء مراكز الاستشارات الأسرية وتنظيمها وتطويرها لمواجهة المشكلات والتحديات الأسرية. ١٠- توظيف المنهج المدرسي لتمكين الأسرة من القيام بوظائفها. ١١- تأهيل المرشد الطلابي وتفعيل دوره ليحقق المزيد من التواصل والتكامل بين المدرسة والأسرة. ١٢- سن التشريعات والأنظمة التي تحمي الأسرة ونشرها بين أفراد المجتمع.

وفد نسائي من الجمعية يزور دار رعاية المسنين

زار وفد نسائي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ضم كلاً من (الأستاذة ثريا عابد شيخ رئيسة لجنة الرصد والمتابعة والأستاذة اعتماد السنيدي الباحثة القانونية بالجمعية) ، يوم الاثنين ١٤٣٣/٤/٥هـ، دار الرعاية الاجتماعية للمسنات بمدينة الرياض ، وكان في استقبالهم مديرة الدار الأستاذة الجوهرة الغشيان وعدد من المنسوبات من أخصائيات اجتماعيات وموظفات.

وقد قام الوفد بجولة تفقدية داخل الدار للالتقاء بالنزلاء والاستماع لهم وتدوين بعض الملاحظات ، وبعدها تم تبادل وجهات النظر مع إدارة الدار والاستماع لملاحظاتهم ومعرفة الطاقة الاستيعابية للدار ، فيما تم رصد عدد من الإيجابيات والتي من أهمها الاهتمام بالنواحي الصحية والطبية ، والكشف الدوري على طاقم العاملات ، وسلامة المبنى والنظافة الدورية ، في حين تم رصد عدداً من السلبيات والتي أهمها تواجد بعض المريضات نفسياً بين النزيلات الأصحاء.

ضمن رسالتها بنشر الثقافة الحقوقية بين أفراد المجتمع
الجمعية تشارك في العديد من الفعاليات

د. صالح الخثلان

د. أحمد البهكلي

د. عبد الجليل السيف

استمراراً لرسالة الجمعية بنشر ثقافة حقوق الإنسان بين كافة شرائح المجتمع ، من أجل توعيتهم وتثقيفهم بحقوقهم المدنية والقضائية والشرعية ، فقد شاركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجناح توعوي تثقيفي في معرض الرياض الدولي للكتاب للعام ١٤٣٣/٢٠١٢م ، والذي نظمته وزارة الثقافة والإعلام في مركز معارض الرياض الدولي خلال الفترة ١٣-١٤٣٣/٤/٢٢هـ الموافق ٦-٢٠١٢/٣/١٥م ، حيث تم توزيع العديد من اصدارات الجمعية الحقوقية من نشرات وكتيبات ومطويات توعوية تثقيفية.

وفي الاطار ذاته شارك نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح بن محمد الخثلان في ندوة «ثقافة الحقوق» والتي أقيمت ضمن فعاليات البرنامج الثقافي المصاحب للمعرض ، يوم الاثنين ١٤٣٣/٤/١٩هـ الموافق ٢٠١٢/٣/١٢م ، وقد شارك فيها أيضاً د. فريدة بناني ، د. فوزية البكر ، د. فوزية باشطح ، وأدارها أ. عبد العزيز السويد.

وقد أكد الخثلان ،أنَّ ثقافة حقوق الإنسان شهدت تطوراً ونمواً محلياً وعالمياً ، حيث قال «ثقافة الحقوق أصبحت قضية أساسية على مستوى السياسات المحلية والخارجية للدول ، وأصبحت أبرز نشاط في الحركات الاجتماعية».

وبين أنَّ تطورها عالمياً جاء امتداداً للحراك الاجتماعي من مجتمع إلى آخر ، مما جعلها طبيعية وتلقائية حقوقية في ثقافة الشعوب وغير مرتبطة بمرحلة أساسية أو أزمة معينة ، أما عن تطورها محلياً فجاء نتيجة ما شهدته المملكة من نقلة نوعية في عام ٢٠٠٤م ، بعد تقدم الإرادة الإصلاحية لدى القيادة السياسية السعودية والتي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - من خلال مشروعه الإصلاحي ، إضافةً إلى إنشاء العديد من منظمات المجتمعات المدنية والاعتراف بضرورة وجودها مما أعطى تلك الثقافة دفعة قوية لانتشارها ، الأمر الذي ساعد السعوديين على الانتقال في اهتماماتهم لمستوى أعلى من حيث المطالبة بالمشاركة السياسية والمطالبة بحقوقهم ، وأضاف «ترتب في بداية التسعينات بعد الحراك السياسي الذي حدث نتيجة غزو الكويت تحرك البيئة السياسية المحلية وحضور للجنة الحقوق الشرعية التي ظهرت فترة ثم اختفت فلم يكن حضورها قوياً مقارنة بالسنوات الأخيرة».

وفي السياق ذاته ربط الدكتور الخثلان تطور ونمو الثقافة الحقوقية بين أفراد المجتمع السعودي بنشأة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤م ، والجهود التي قدمتها في سبيل نشر وتعزيز تلك الثقافة ، من أجل العمل على حفظ الحقوق وعدم انتهاكها ، حيث قال «إنَّ جهود الجمعية تركزت في تحقيق أهدافها في مراقبة ورصد الانتهاكات لحقوق الإنسان أياً كانت وأياً كانت مصادرها ، والمساهمة في تعديل التشريعات القائمة ونشر ثقافة الحقوق انطلاقاً من فكرة أنَّ حماية الحق تبدأ بمعرفته ، إضافةً إلى قيامها بالعديد من المحاضرات والندوات وورش العمل وإصدارها للعديد من المطبوعات التي توزع مجاناً سواء المكتسبة بالشريعة الإسلامية أو من النظام الأساسي للحكم أو الأنظمة المحلية أو الاتفاقيات الدولية» ، وأضاف «لقد جاوزت إسهامات الجمعية الحد الإقليمي ، حيث وزعت لأول مرة على مستوى السعودية منشورات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتقارير عن حقوق الإنسان وأحكام الكفالة للعمالة الوافدة في السعودية باللغتين العربية والإنجليزية ، فضلاً عن كتيبات جيب تعنى بالتعريف بحقوق المتهم والسجناء وحقوق المعاق ، والعنف ضد الأطفال وتشغيل الأحداث والنساء ، والتوعية بحقوق المرضى والأخطاء الطبية»، وقد أكد الخثلان «أنَّ الجمعية تولي اهتماماً كبيراً لملف الموقوفين أمنياً وملف «البدون» ، وتتابع مع الجهات المختصة آخر المستجدات ، ولكن هناك إشكالية مع الأنظمة القديمة وتجاوزات من بعض المسؤولين بالقطاعات الحكومية دفعت الكثيرين بالتخلي عن المطالبة بحقوقهم».

من جانب آخر شارك فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان في معرض الكتاب الثاني بجامعة جازان ، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود ، أمير منطقة جازان ، يوم الأحد ١٤٣٣/٣/٢٧هـ ، وقد أكد المشرف العام على فرع الجمعية بجازان الدكتور أحمد البهكلي أن جناح الجمعية بالمعرض لقي إقبالاً كبيراً من الزوار وتم توزيع العديد من اصدارات الجمعية الحقوقية من مطبوعات ونشرات وكتيبات توعوية من أجل نشر الثقافة الحقوقية بين أفراد المجتمع، كما شارك الفرع أيضاً في ندوة «ثقافة حقوق الإنسان» والتي نظمتها جامعة جازان ، بحضور وكيل الجامعة للشؤون الأكاديمية الدكتور حسن بن حجاب الحازمي وعدد من طلاب وطالبات الجامعة يوم الأحد ١٤٣٣/٤/١١هـ ، حيث قدم الدكتور أحمد البهكلي ، تعريفاً عن الجمعية واختصاصاتها ورسالتها وآلية عملها ، وأوضح مفهوم ومبادئ العمل الحقوقي في العالم ، وما تضمنته من تعاليم وقيم الدين الإسلامي من دعم وحفظ لحقوق الإنسان ، وبين أنَّ الإسلام قد كفل حقوق المولود قبل ولادته باختيار الأم الصالحة ومن ثم حسن التسمية للمولود والرعاية الأسرية والتنشئة الصالحة وكذلك أهم واجبات وحقوق الآباء والأبناء ، وقال «المشكلة ليست في غياب اللوائح والأنظمة ولكنها تتمثل في سوء تطبيقها وانتهاكها أحياناً ، ومن أجل ذلك جاءت فكرة إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتكون مظلة لرصد تطورات انتهاكات حقوق الإنسان كجمعية وطنية ذات شخصية مستقلة تعمل كجهة رقابية من أجل تعديل بعض السلوكيات المنافية لحقوق الإنسان والمشاركة في الدراسات والبحوث الحقوقية» ، وأضاف «إنَّ من بين الدراسات التي أنجزتها الجمعية دراسات تتعلق بالأحكام البديلة لعقوبة السجن والكفالة والوقوف على مدى انسجام وتطابق اللوائح والأنظمة في المملكة مع مبادئ حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، وأكد البهكلي على دور المملكة الفاعل والمؤثر في نشر الوعي بحقوق الإنسان والإسهام في ضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، إضافةً إلى كون المملكة عضواً موقعاً على وثيقة حقوق الإنسان الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.

من جهة أخرى شارك فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية بجناح توعوي تثقيفي بالاحتفالية التي نظمها قسم الخدمة الاجتماعية بمستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر ، بمناسبة اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية ، يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٣/١٨م ، وبمشاركة عدد من الهيئات والمؤسسات الاجتماعية.

من جهته بين الدكتور عبد الجليل السيف المشرف العام على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية أنه تم توزيع عدد من اصدارات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من كتيبات ومطويات ونشرات حقوقية تساعد في نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع.

الشريف : غياب ثقافة الحقوق لدى المرأة أدى إلى إهدارها وضياعها

د. حسين الشريف

أكد الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية بجدة أنَّ غياب ثقافة الحقوق لدى المرأة وعدم معرفتها بالإجراءات الحكومية لقضاياها وخلطها بين المفاهيم القانونية والشرعية أدى إلى إهدار حقوقها ، جاء ذلك خلال دورة تدريبية تثقيفية نظمها فرع الجمعية بجدة ، استمرت لمدة يومين بتاريخ ٤-١٤٣٣/٤/٥هـ ، حملت عنوان «حقوق المرأة وإجراءات التقاضي في المحاكم الشرعية» ، ألقاها المحامي خالد الراشد.

وأوضح الدكتور الشريف أنَّ الجمعية تستهدف في دوراتها التوعوية والتثقيفية الفئات الأكثر ارتباطاً بالقضايا الحقوقية ، وأضاف « لا سيما أن نشر الثقافة الحقوقية من شأنه أن يتيح للمرأة القدرة على الدفاع عن حقها» ، لافتاً إلى أن معظم القضايا النسائية التي تتلقاها الجمعية هي قضايا العنف والحرمان من الأبناء والعضل والطلاق والنفقة إضافة إلى قضايا منح الجنسية لأبناء السعوديات المتزوجات من غير السعوديين وعدد محدود من قضايا السجون و أخرى متعلقة بحقوق الموظفات.

وفي السياق ذاته بين الشريف آلية تعامل الجمعية مع تلك القضايا «الجمعية تحرص على تماسك الأسرة ، وتعمل على توضيح حقوق المرأة وإجراءات قضيتها وتقديم الدعم القانوني لها ، ليكون لها حق الاختيار سواء التمسك بحقها أو تنازلها»، وأضاف « هناك عدداً كبيراً من السيدات لا يرغبن في أخذ حقوقهن نتيجةً لثقافة العيب والخوف ، رغم أن جميع الجهات الحكومية وتتصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية تحرص على الاهتمام بأخذ المرأة حقوقها ودعمها ومساعدتها».

الجمعية تطالب بالإسراع في تنفيذ المشاريع الصحية المتعثرة في جدة

د. حسين الشريف أثناء زيارته للمشاريع الصحية المتأخرة في جدة

بين الدكتور حسين الشريف أنَّ العمل في المشاريع الصحية الجديدة في جدة والمتمثلة في (مستشفى شمال جدة ، شرق جدة ، برج مستشفى الملك فهد العام) ، يسير ببطء شديد ، إضافةً إلى وجود نقص كبير في عدد العمالة التي تنفذ تلك المشروعات ، كما أنَّ الكادر الطبي الذي سيدير تلك المشاريع غير مهيأ، في الوقت الذي يؤكد فيه مديري تلك المشاريع عدم تأخر المستحقات والاعتمادات المالية من وزارة الصحة.

جاء ذلك بعد جولة تفقدية نفذها وفد من فرع الجمعية بجدة على تلك المشاريع يوم الاثنين ١٤٣٣/٤/٥هـ ، الموافق ٢٠١٢/٢/٢٧م ، ضم كلاً من المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة الدكتور حسين الشريف ، والأعضاء الدكتور طلال قستي ، والأستاذ عبد الله أبو السمح ، والباحث القانوني بالجمعية الأستاذ سلطان العمودي .

وفي السياق ذاته أوضح الدكتور الشريف «أن الشؤون الصحية في جدة أشعرتنا رسمياً عن تأخير تسليم ثلاثة مشاريع صحية سعتها ١٢٠٠ سرير ، وأن معظم نسبة الإنجاز فيها يفوق ٧٥٪» ، وأضاف « بدأت الزيارة بمستشفى شمال جدة العام بسعة ٥٠٠ سرير والذي كان من المقرر استلامه في أوائل رمضان من عام ١٤٣٢هـ ، ولكنه تأخر وأكد مقاول المشروع أنه سوف يتم تسليمه في الثامن من رجب العام الحالي ، كذلك مشروع شرق جدة بسعة ٣٠٠ سرير وهذا المشروع لم ينجز منه سوى ٧٠٪ - حسب تصريح مقاول المشروع - إلا أنَّ الواقع يخالف التصاريح ، حيث أكد مقاول المشروع أنه سيتم تسليمه نهاية العام الهجري الحالي ،أما المشروع الثالث برج مستشفى الملك فهد العام والذي قارب على الإنجاز وحسب تصريح مقاول المشروع سيتم تسليمه الشهر المقبل ، وهذا أيضاً غير صحيح».

وطالب الدكتور الشريف بضرورة العمل على سرعة إنهاء تلك المشاريع والتوسع في الخدمات الصحية في جدة وإيجاد مستشفيات جديدة ورفع الطاقة الاستيعابية لها وإيجاد مراكز جديدة لغسيل الكلى ، خصوصاً أنَّ مدينة جدة يفوق عدد سكانها وفقاً لأحدث الإحصائيات ٤ ملايين نسمة ، إضافةً إلى كونها بوابة الحج الأولى، لضمان حفظ حق المواطن والمقيم في حصوله على أفضل مستوى من الخدمات الصحية والذي حفظها النظام الأساسي للحكم في البلاد ، وأضاف «رصدنا تزايد معاناة المواطنين والمقيمين الذي يراجعون المستشفيات ، بسبب النقص الواضح في الخدمات الطبية والمتمثلة في طول فترة المواعيد والتي قد تصل إلى أشهر ، وكذلك النقص الواضح في عدد الأسرة ، مما جعلهم يلجؤون إلى القطاع الخاص رغم المبالغة في ارتفاع أسعار العلاج لديهم».

من جانبه قال الدكتور طلال قستي « الإمكانات الصحية في جدة لا تفي بحقوق المواطن التي حمتها الدولة ، حيث يوجد فيها ٨٠ مستشفى ومستوصفاً حكومياً وأهلياً ولا زالت تحتاج إلى عناية أكبر».

بهدف التعاون في المجال الحقوقي الأسري بالمملكة العربية السعودية

الجمعية توقع مذكرة تعاون مع جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society For Human Rights

جمعية مودّة الخيرية
للحد من الطلاق وآثاره

انطلاقاً من مبدأ التعاون المشترك بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكافة الجهات والجمعيات ذات الصلة بالمجتمع المدني، وقعت الجمعية يوم السبت ١٤٣٣/٤/٣هـ الموافق ٢٠١٢/٢/٢٥م ، مذكرة تفاهم مع جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره .

وتهدف المذكرة إلى المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للقضايا الأسرية حيث ستعمل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان و جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره على التعاون فيما بينهما في المجال الحقوقي الأسري بالمملكة العربية السعودية من خلال السعي لدى الجهات المعنية لاستكمال منظومة التشريعات والإجراءات وتعديلها ، والتي من شأنها أن تحفظ كيان الأسرة وتحمي حقوق أفرادها ، بالإضافة للعمل على نشر الثقافة الحقوقية الأسرية والعمل على زيادة الوعي بها من خلال إقامة وتنظيم المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية والحملات التوعوية وإصدار النشرات الحقوقية وإصدار تقارير مشتركة حول الواقع الحقوقي الأسري بالمملكة ، وأبرز القضايا الأسرية والصعوبات والمشاكل المتعلقة بالقواعد النظامية والإجرائية، ورصد أبرز التطورات بها و العمل على إعداد منهج علمي حول الثقافة الحقوقية الأسرية، والسعي لدى الجهات المعنية لاعتماده كمنهج دراسي في المراحل التعليمية وإعداد الدراسات العلمية التي تعالج الوضع الحقوقي الأسري واقتراح الحلول المناسبة للتصدي للتحديات والمشاكل التي تواجه الأسرة السعودية في الإطار النظامي والإجرائي .

كما تأمل الجمعيتان أن يساهم توقيع المذكرة في العمل على الرفع من الوعي الحقوقي للمرأة وحصولها على حقوقها المكفولة لها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية .

وقد وقع الاتفاقية من جانب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رئيسها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ومن جانب جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره رئيسة مجلس الإدارة صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز آل سعود .

بعد موافقة مجلس الوزراء على وضع ضوابط لتعيين وتثبيت ذوي الشهداء

الفاخري: تلك الضوابط ستوفر الأمان الذاتي لأسرهم

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - يوم الاثنين ١٤٣٣/٤/٢٦هـ ، الموافق ٢٠١٢/٣/١٩م ، على وضع ضوابط لتعيين وتثبيت ذوي الشهداء وكذلك قبولهم في الجامعات والكليات وتسهيل أمور النقل لهم ، وقرر المجلس الموافقة على الضوابط المقترحة والتي من أهمها ما يلي:

١ - أسرة الشهيد (ومن في حكمه): الزوجات والأبناء والبنات والوالدان، ومن يعولهم الشهيد شرعاً.

٢ - يستثنى أفراد أسرة الشهيد (ومن في حكمه) في التوظيف من أسلوب شغل الوظيفة (المدنية أو العسكرية) لا من شروط شغلها.

٣ - توظف زوجات الشهيد (ومن في حكمه) وأبناؤه وبناته بصرف النظر عن عددهم أو وقت تقدمهم إلى الوظيفة.

٤ - إذا كان الشهيد (ومن في حكمه) غير متزوج أو كان أولاده قصراً، أو لم يكن له أولاد فيوظف ما لا يزيد على اثنين من إخوته وأخواته الأشقاء، وذلك دون إخلال بحق القصّر في التوظيف عند بلوغهم السن النظامية.

٥ - يقبل من تقدم من أفراد أسرة الشهيد (ومن في حكمه) إلى الجامعات والكليات العسكرية والكليات المهنية ومعاهد التدريب، وتكون لهم الأولوية في الابتعاث الداخلي والخارجي، وذلك بالحد الأدنى من الشروط.

٦ - لكل فرد من أسرة الشهيد (ومن في حكمه) فرصتان للنقل في الوظائف الشاغرة داخل الجهاز الواحد من الأجهزة الحكومية.

٧ - ترسل الجهة التي يتبعها الشهيد(ومن في حكمه) بياناته إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة بما في ذلك وزارة الخدمة المدنية لتنفيذ ما ورد في هذه الضوابط.

من جهته أكد المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية وعضو الجمعية خالد بن عبد الرحمن الفاخري ، أن تلك الموافقة تأتي تجسيداً لاهتمام خادم الحرمين الشريفين بتلمس احتياجات المواطنين ، خصوصاً أبناء الشهداء ، حيث أنَّ من شأنها توفير الأمان الذاتي لمستقبل أسرهم ، وأضاف « وفق هذه الضوابط سيتم توجيه الجهات المعنية لإعطاء الحقوق لذوي الشهداء ، وتلك القرارات الأبوية الإنسانية تثلج صدور الحقوقيين ، وتهدف لخدمة أبناء الشهداء الذين خدموا الوطن وقدموا أرواحهم فداءاً له ، وها هو الوطن يكافئهم بالاهتمام بأسرهم ، وتقديم أفضل الخدمات لأبنائهم مكافأة لما قدمه الشهداء من خدمة للوطن والحفاظ على أمنه ومكتسباته»، مؤكداً «أنَّ تلك الضوابط ستنعكس إيجاباً على العاملين في القطاعات الأمنية حالياً ، لقناعتهم بأن أفراد أسرهم محل العناية والاهتمام ، في حال تعرضهم لأي مكروه خلال خدمة الوطن».

بعد جولة تفقدية لغرف استقبال الخادمات بمطار الملك عبد العزيز بجدة
الجمعية ترصد عدداً من السلبيات

قام وفد نسائي من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة مؤخراً بزيارة غرف استقبال الخادمات بمطار الملك عبد العزيز في جدة ، ضم كلاً من الباحثة القانونية نورة التويم ، والأخصائية الاجتماعية ليلى حلواني .

رصد الوفد عدداً من السلبيات والتي من أهمها تكدس أعداد كبيرة من العاملات ، افتراش بعضهن الأرض وسط غرف لا يوجد بها فتحات للتهوية أو مخارج للطوارئ ، عدم توفر أماكن ملائمة للنوم ، عدم وجود أسرة ، عدم وجود أغطية أو مفارش ، ضيق المكان ، إضافةً إلى عدم تناول البعض منهن للطعام لعدة أيام ، وبالتالي فقدانهن الرعاية والحماية.

من جهته طالب المشرف العام على فرع الجمعية بجدة الدكتور حسين الشريف الجهات المختصة بسرعة التدخل لمعالجة وضع العاملات ومحاسبة المسؤولين عن بقائهن لفترات طويلة داخل غرف غير قابلة للعيش فيها ، وزيادة عدد الموظفات المسؤولات عنهن حيث يبلغ عددهن ٤ فقط يخدمن ٤٥٥ خادمة ، واقترح الدكتور الشريف «حسم مبلغ إعاشة الخادمة من حساب كفيلها ، الذي تأخر عن استلامها وتكليف جهة متخصصة بتقديم خدمات الأكل والنظافة والإيواء لهؤلاء الخادمات».

وفد من الجمعية بمنطقة عسير يزور سجن بيشة العام

د. منصور القحطاني

أ. محمد العابسي

أ. محمد القحطاني

قام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير بزيارة إلى سجن بيشة العام يوم الأحد ١٤٣٣/٤/١١هـ الموافق ٢٠١٢/٣/٤م ، وقد كان في استقبالهم مدير السجن وعدد من منسوبيه ، وبعد قيام الوفد بتبادل وجهات النظر مع إدارة السجن والاستماع لملاحظاتهم قام بجولة تفقدية داخل عنابر السجن والالتقاء بالسجناء والاستماع إلى شكاويهم وتظلماتهم ، وتدوين بعض الملاحظات وسوف يعد تقرير بما تم رصده يتضمن الجوانب السلبية والإيجابية تمهيداً لرفعه لرئيس الجمعية ومن ثم مخاطبة الجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا لزم الأمر نحو تحسين بيئتة الاصلاحية وشكاوى بعض السجناء ، وقد شارك في هذه الزيارة عدد من أعضاء الجمعية في المنطقة وهم الدكتور منصور بن عوض القحطاني والأستاذ محمد بن ظافر العابسي والأستاذ محمد بن معتق القحطاني وتأتي هذه الزيارة ضمن خطة الجمعية لزيارة السجون والاطلاع على أوضاع السجناء فيها.

رئيس الجمعية : يجب تسليط الضوء على حقوق المعاقين وإعادة تأهيل وتثقيف من يتعاملون معهم

شدد رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني على «أنَّ الإنسان المعاق هو جزء من البشرية ، وجزء من المجتمع» ، مؤكداً على الجهود المبذولة من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين لدمج تلك الفئة بالمجتمع ، وضمان توفير كافة حقوقهم في حصولهم على الخدمات والرعاية وتأهيلهم للمشاركة في تنمية المجتمع وذلك من خلال اصدارها نظام رعاية المعوقين الصادر بموجب الأمر السامي رقم (م/٧٣) بتاريخ ١٤٢١/٩/٢٣هـ ، وطالب بضرورة تأهيل العاملين في دور التأهيل الشامل وتثقيفهم بحقوق المعاقين وكيفية التعامل مع طبيعة حالاتهم ، وضرورة أن يكونوا ممن يحملون مؤهلات في التربية الخاصة لتتناسب مع طبيعة الدور الذي يقومون به .

وفي السياق ذاته أكد أنَّ العديد من الدراسات تشير إلى أنَّ الأطفال المعاقين هم أكثر عرضة من غيرهم لإيقاع الإساءة والعنف عليهم ، مشيراً إلى أن من أهم الأسباب التي تزيد من العنف هي عدم قدرة الشخص المعاق على الوصول للجهات المختصة ، إضافةً إلى عدم اختيار الموظفين المناسبين والقادرين على التعامل مع حالاتهم الأمر الذي يزيد درجة العنف عليهم .

من جهة أخرى بين الدكتور القحطاني آلية عمل الجمعية عندما تتلقى شكاوى أو تظلمات أو ترصد أي حالة من حالات العنف فقال «تقوم الجمعية بالتواصل مع الجهات ذات العلاقة للتحقق من الموضوع ، ومن ثم تتخذ الإجراءات اللازمة في سبيل إزالة أسباب الشكوى أو التظلم بالتنسيق مع الجهات المعنية ، والعمل على محاسبة المتجاوز إن وجد وضمان حصول الضحية على حقها»، وأضاف « الجمعية لها دوران رقابي ووقائي فالرقابي يتمثل في التأكد من التزام الجهات بالقيام بواجباتها وعدم انتهاكها لحقوق تلك الفئة ، أما الوقائي فيكون من خلال المطالبة بسن التشريعات واللوائح الضامنة للحقوق»، وأضاف «لا يوجد نسبة واضحة عن إحصاءات العنف في مراكز التأهيل».

استشارات قانونية

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

هل يحق لمن توقف اشتراكه في التأمينات الاجتماعية لتقاعده أن يجدد اشتراكه؟

العامل الذي بلغ السن القانونية للتقاعد، وتوقف بناء عليه اشتراكه في التأمينات الاجتماعية ، يحق له إذا كان سعودي الاستمرار في دفع الاشتراك في فرع المعاشات – دون فرع الأخطار المهنية - ، إذا تقدم بطلب خلال المدة المحددة في لائحة التسجيل والاشتراكات ، ويضمن الطلب تعهداً بدفع الاشتراكات المقررة لفرع المعاشات ، وهذا ما نصت عليه الفقرة (١مادة ٨) من نظام التأمينات الاجتماعية (لكل عامل مشترك توقف اشتراكه في فرع المعاشات ولم تعد تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا النظام ، الحق في أن يستمر في اشتراكه بهذا الفرع بشرط أن يتقدم - خلال المهلة التي تحددها اللائحة - بطلب يتعهد فيه بدفع الاشتراكات المقررة لفرع المعاشات التي يقع دفعها على كل من صاحب العمل والعامل).

اعرف

المادة الثالثة عشر (١)

١- لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.

٢- لكل فرد حق في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده ، وفي العودة إلى بلده.

المادة الرابعة عشر (١)

١- لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى ، والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد.

٢- لا يمكن التذرع بهذ الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة الخامسة عشر (١)

١- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

٢- لا يجوز تعسفاً حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته.

المادة السادسة عشر (١)

١- للرجل والمرأة متى أدركا سن البلوغ ، حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين ، وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.

٢- لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه فيه.

٣- الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة السابعة عشر (١)

١- لكل فرد حق في التملك ، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

٢- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

المادة الحادية عشر (٢)

١- يولد الإنسان حراً وليس لأحد أن يستعبده أو يذله أو يقهره أو يستغله ولا عبودية لغير الله تعالى.

٢- الاستعمار بشتى أنواعه وباعتباره من أسوأ أنواع الاستعباد محرم تحريماً مؤكداً وللشعوب التي تعانيه الحق الكامل للتحرر منه وفي تقرير المصير ، وعلى جميع الدول والشعوب واجب النصرة لها في كفاحها لتصفية كل أشكال الاستعمار أو الاحتلال ، ولجميع الشعوب الحق في الاحتفاظ بشخصيتها المستقلة والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

٣- للأبوين على الأبناء حقوقهما وللأقارب حق على ذويهم وفقاً لأحكام الشريعة.

المادة الثانية عشر (٢)

لكل إنسان الحق في إطار الشريعة في حرية التنقل ، واختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها وله إذا اضطهد حق اللجوء إلى بلد آخر وعلى البلد الذي لجأ إليه أن يجيره حتى يبلغه مأمنه ما لم يكن سبب اللجوء اقتراف جريمة في نظر الشرع.

المادة الثالثة عشر (٢)

العمل حق تكفله الدولة والمجتمع لكل قادر عليه ، وللإنسان حرية اختيار العمل اللائق به مما تتحقق به مصلحته ومصلحة المجتمع ، وللعامل حقه في الأمن والسلامة وفي كافة الضمانات الاجتماعية الأخرى ، ولا يجوز تكليفه بما لا يطيقه ، أو إكراهه ، أو استغلاله ، أو الاضرار به ، وله – دون تمييز بين الذكر والأنثى – أن يتقاضى أجراً عادلاً مقابل عمله دون تأخير وله الاجارات والعلاوات والفروقات التي يستحقها ، وهو مطالب بالإخلاص والإتقان ، وإذا اختلف العمال وأصحاب العمل فعلى الدولة أن تتدخل لفض النزاع ورفع الظلم وإقرار الحق والإلزام بالعدل دون تحيز.

المادة الرابعة عشر (٢)

للإنسان الحق في الكسب المشروع ، دون احتكار أو غش أو إضرار بالنفس أو بالغير والربا ممنوع مؤكداً.

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (٢) إعلان القاهرة

كاريكاتير

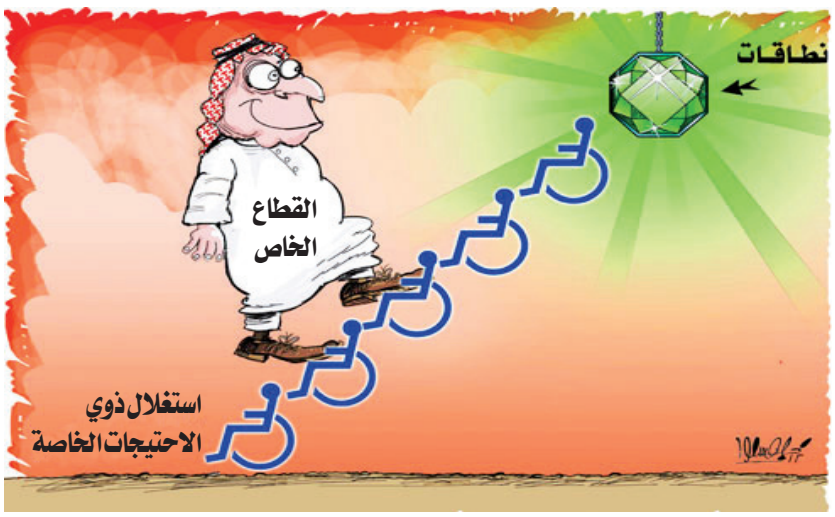

نقلاً عن صحيفة الوطن al-watan

على مستوى العالم العربي

الدوحة المدينة العربية الأقل عنفاً والأكثر أمناً لعام ٢٠١١م

نالت العاصمة القطرية الدوحة جائزة «المدينة العربية الأقل عنفاً والأكثر أمناً على مستوى العواصم العربية للعام ٢٠١١م» ، والتي طرحتها جمعية اللاعنف العربية في العاصمة الأردنية عمان.

جاءت معايير الجائزة ضمن ٤ محاور ، حيث اختص المحور الأول بحقوق الإنسان على : حجم المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والتقرير العالمي حول وضع الدولة وحجم الاعتقالات السياسية وحق التعبير عن الرأي وكيفية التعامل مع الاعتصامات وفض المظاهرات ، فيما شمل المحور الثاني الأمني على : نسبة الجريمة في المجتمع (الدولة) ، حجم العنف ضد المرأة والطفل وحجم المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف بشكل عام ونسبة حوادث السير والأمن على الشوارع ، أما المحور الثالث الاجتماعي : فقد اختص بحجم المؤسسات العاملة في مجال تنمية المرأة والطفولة ومكافحة الفقر والبطالة وحجم ونوعية المؤسسات العاملة في الشأن الاجتماعي ، كما اختص المحور الرابع الإعلامي : بحرية الرأي وحجم القضايا المرفوعة ضد الإعلاميين والصحفيين.

من جانبه أكد رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها اطراد المجالي أن الجائزة جاءت ضمن توجهات وأهداف جمعية اللاعنف العربية من أجل تخفيف العنف و تشجيع ثقافة اللاعنف على المستوى العربي.

هيئة التحرير

حقوق

المشرف العام
د. مفلح بن ربيعان القحطاني
nshr1@yahoo.com

التحرير
مركز المعلومات
nshrsa@gmail.com

التصميم والإخراج
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
www.nshr.org.sa

عناوين الجمعية

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١٢١٠٢٢٢٣ فاكس: ٠١٢١٠٢٢٠٢ ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

فرع منطقة مكة المكرمة: جدة- حي المحمدية - طريق المدينة النازل هاتف : ٠٢٦٢٢٢٢٦١ فاكس ٠٢٦٢٢٢١٩٦ ٠٢٦٢٢٧٢٣٥

ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف ٠٧٣١٧٥٥٦٦ - ٠٧٣١٧٠٠٤٤ - فاكس : ٠٧٣١٧٣٣٤٤ ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا - حي العزيزية - هاتف ٠٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس ٠٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦

فرع منطقة الشرقية : هاتف ٠٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس ٠٣٨٠٩٨٣٥٤ ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

مكتب المدينة المنورة : هاتف ٠٤٨٦٦٤٥٤٤ - فاكس ٠٤٨٦٦٤٥٤٩ ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

مكتب العاصمة المقدسة: هاتف ٠٢٥٥٤٥٢١١ - فاكس ٠٢٥٥٤٥٢١٢

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن أراء أصحابها

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

Saudi Post البريد السعودي
9200 05700 | sp.com.sa

ثقافة حقوق الإنسان

المصالح الدولية وحقوق الإنسان

تنطوي معايير العلاقات الدولية بين الدول على مفاهيم وقواعد ومبادئ قد يتّضح بعضها كمصالح الدول وأصول التعامل فيما بينها في السلم والحرب وقد تستتر أخرى كتصنيف الدول لبعضها على أساس تقييمي فلا تظهر إلا في مناسبات وأحداث معينة دون أخرى ، والذي ينتج عنه تقييم الدول وتصنيفها على أساس ديمقراطي أو دكتاتوري ، وهو تصنيف يرتكز إليه الموقف السياسي المعبر للموقف الفكري لتطوّر المجتمعات الإنسانية ، فالمفكرون أسهبوا و أكثروا في تقسيم الزمان منذ ظهور الإنسان وحتى الزمن الحاضر ، ومن ذلك التقسيم الشهير الذي يميّز بين ثلاثة عصور هي عصر الآلهة ، عصر الأديان ، عصر الإنسان بالتوازي مع تصنيف (أوغست كونت) الشهير لثلاثة عصور هي العصر الإلهي، فالميتافيزيقي، ثم العلمي.

والمفكرون عموماً يميلون اليوم إلى اعتبار حضور الإنسان، كشخصية معتبرة لها القيمة الأعلى، هو قرينة المجتمعات الحديثة والمتحضرة وعلامة للدول العصرية وبالتالي يعكس التصنيف السياسي للدول ما بين ديمقراطية وديكتاتورية على تقييم المجتمعات والدول واعتبارها عصرية حداثية حيّة أو اعتبارها متحجرة باقية في عصور مظلمة بائدة ، إلا أن هذا الفكر كثيراً ما يتناسى التأثير الذي قد تحدثه الأهواء والمصالح الشخصية والتي تعتبر هي الدافع وراء كل هذه التصنيفات ، وهو الأمر الذي يختلف عن كيفية تقييم الدول ورقيها بالمنظور الإسلامي الذي أولى الإنسان عناية خاصة من خلال ماجاء في مصادر الشريعة الإسلامية من أساسيات وقواعد تهدف لحماية حقوق الإنسان الأساسية وحفظها من أي انتهاك أو تجاوز فحياة البشر لا تستقيم وأمورهم لا تنتظم إلا بحفظ الضرورات الخمس للإنسان والمتمثلة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال والتي أولاها الإسلام عناية خاصة وأصبحت معيار عدلي لرقي المجتمعات وتطورها من منظور إسلامي دون تدخل الأهواء الشخصية أو المصالح بين الدول .

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
عضو الجمعية و المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية
Nshr1@yahoo.com